

Distr.: General
31 March 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، 12-16 حزيران/يونيه 2023

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 ثانياً - خلاصة وافية

2 السويد



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - خلاصة وإفية

السويد

- 1- **مقدمة:** لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي للسويد في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- وُقِّعت السويد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 كانون الأول/ديسمبر 2003 وأودعت صك التصديق عليها لدى الأمين العام في 25 أيلول/سبتمبر 2007.
- وأسْتُعرض تنفيذ السويد للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الثالثة من دورة الاستعراض الأولى ونشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 28 أيار/مايو 2014 (CAC/COSP/IRG/I/3/1/Add.13).
- وتشمل السلطات التي تضطلع بمهام ذات صلة بمنع الفساد ومكافحته في السويد ما يلي: مستشار العدالة، هيئة الرقابة المالية، بما في ذلك وحدة الاستخبارات المالية التابعة لها، وزارة المالية، وزارة العدل، الوكالة الوطنية للمشتريات العمومية، المكتب الوطني لمراجعة الحسابات، أمانات المظالم البرلمانية، الوكالة السويدية للإدارة العامة، الرابطة السويدية للسلطات المحلية والأقاليم، هيئة المنافسة السويدية، الهيئة الوطنية السويدية للإدارة المالية وهيئة الشرطة السويدية.
- وتشارك السويد في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد من خلال عضويتها في عدة منظمات دولية وإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

1-2- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

- سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)
- النظام الحكومي للسويد هو نظام حكومي لا مركزي، وبناء عليه، تصمم كل وكالة حكومية سياسات مكافحة الفساد التي تلبي احتياجاتها المحددة.
- وفي عام 2020، اعتمدت حكومة السويد خطة عمل لمكافحة الفساد (2021-2023) بهدف ترويض الوكالات العمومية بالأدوات وأفضل الممارسات التي تمكنها من منع الفساد بأسلوب فعال ومنظم. وتبرز الخطة المكونات الأساسية للأطر الوقائية في القطاع العام والإجراءات الروتينية التي تتبع لمعالجة الممارسات الفاسدة المشتبه فيها، وتعزز التعاون بين الوكالات. ولا ترد معالم أو أطر زمنية لتنفيذ خطة العمل.
- وكل وكالة حكومية مسؤولة عن تنفيذ سياسات فعالة ومنظمة لإدارة مخاطر الفساد. وكجزء من خطة العمل، تجري الوكالة السويدية للإدارة العامة تقييمات منظمة للتنفيذ الذي تقوم به الوكالات الحكومية ولعملها عموماً في مجال مكافحة الفساد، وتُرفع تقارير التقييم إلى وزارة المالية وتُنشر على صفحات الإنترنت. وتشجع الوكالة أيضاً وتيسر العمل الوقائي الذي تقوم به الوكالات وتقيم عملها في مجال مكافحة الفساد وتبلغ بشأنه. ولا توجد عملية منظمة لمشاركة الجهات غير الحكومية ذات المصلحة في صوغ سياسات مكافحة الفساد، بيد أن الجهات الفاعلة المعنية استشيرت أثناء عملية صوغ خطة العمل.
- وتتوفر لجميع موظفي الحكومة المركزية مبادئ توجيهية بشأن القيم المشتركة الأساسية. وتحمل كل وكالة حكومية مسؤولية التوعية بتلك القيم من أجل ترسيخ ثقافة النزاهة التي تقي من الفساد، ويجوز أن تؤدي الانتهاكات إلى جزاءات تأديبية. وتماشياً مع تقاليد الحكم الذاتي المحلي في البلد، فإن التوصيات الواردة في خطة العمل المذكورة أعلاه هامة أيضاً لأعمال مكافحة الفساد الوقائية المضطلع بها على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وتعزيزاً للتنسيق، تدير الوكالة السويدية للإدارة العامة شبكة يمكن من خلالها لأكثر من 200 وكالة أن تتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بسياسات مكافحة الفساد. وتعدّ سنويا حوارات بين رؤساء الوكالات والوزراء المعنيين، وذلك في شكل عمليات منظمة تشمل، فيما تشمله، تدابير مكافحة الفساد والغش وغير ذلك من مخالفات.

وقد كلفت الحكومة الوكالة السويدية للإدارة العامة بتعزيز ثقافة إدارية سليمة ودعم الوكالات الحكومية بواسطة التدريب على مكافحة الفساد وبأدوات مختلفة، مثل الكتيبات التي تتناول كيفية التعامل مع الفساد. وتتواصل الوكالة ووزارة المالية فيما بينهما بانتظام لتقييم التقدم المحرز في الأنشطة، غير أنه لا تجرى أي تقييمات منهجية.

ويستمر تكييف الصكوك القانونية السويدية مع المعايير الدولية، ويجري تقييم التشريعات والتدابير الإدارية عند نشوء احتياجات محددة أو عند حدوث حالات فساد.

وتدعم عدة وكالات أخرى عمل الوكالات الحكومية، بما في ذلك مستشار العدالة، والوكالة الوطنية للمشتريات العمومية، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات، والهيئة الوطنية للإدارة المالية، وأمانات المظالم البرلمانية، وهيئة المنافسة السويدية، والرابطة السويدية للسلطات المحلية والأقاليم، وهيئة الشرطة السويدية. وتنتشر بعض هذه الكيانات (مثل هيئة الشرطة وهيئة المنافسة) معارف بشأن منع الفساد.

ورؤساء الوكالات المذكورة أعلاه مسؤولون أمام الحكومة عن عمليات وكالاتهم، في حين تعتبر أمانات المظالم البرلمانية والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات مستقلة تماما. وليس للحكومة سلطة التدخل في القرارات التي تتخذها أي وكالة في مسائل محددة، وبموجب الدستور، لا يجوز لفرادى الوزراء التدخل مباشرة في العمليات اليومية لأي وكالة (صك الحكومة، الفصل 12، المادة 2).

وتمول كل وكالة أنشطة مكافحة الفساد التي تضطلع بها من ميزانيتها العادية.

القطاع العام؛ مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)

في سياق عمليات التعيين في وظائف في إدارة الدولة، لا تؤخذ في الاعتبار سوى العوامل الموضوعية، مثل الجدارة والكفاءة، (صك الحكومة، الفصل 12، المادة 5؛ وقانون التوظيف العمومي، المادة 4).

ولا ينص قانون التوظيف العمومي على عمليات مفصلة لتعيين موظفي الخدمة المدنية واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم إلى التقاعد، وذلك نظرا لعدم وجود إجراءات تعيين مركزية. وتحدد الوكالة المعنية الكفاءات المطلوبة لكل منصب.

وقد حددت الهيئة الوطنية للإدارة المالية مجالات العمل التي يرتفع فيها بشكل خاص خطر الفساد. وليست هناك إجراءات معززة لاختيار المرشحين لتلك المناصب أو لتدريبهم وتناوبهم.

وتحدد مستويات أجور موظفي الحكومة المركزية وشروط عملهم الأخرى في إطار اتفاقات جماعية أو فردية بين أرباب العمل والموظفين. وتتشابه شروط التوظيف مع تلك الشروط في بقية سوق العمل.

وتضطلع كل وكالة بمسؤولية شاملة عن التدريب، بما في ذلك التدريب على الأخلاقيات والسلوك المتوقع والتدريب على منع الفساد وتضارب المصالح، بالاستناد إلى المواد التي تضعها الوكالة السويدية للإدارة العامة. ويتوقع أن تستحدث في عام 2023 نميطة تدريب غير إلزامي عبر الإنترنت بشأن القيم الأساسية المشتركة، وهي تستهدف الموظفين الحكوميين الجدد.

وفي السويد لا ينتخب للمناصب سوى أعضاء جمعيات اتخاذ القرار. وينتخب البرلمان السويدي (ريكسداغ) رئيس الوزراء. ويحق للمواطنين المقيمين في السويد والمواطنين الذين كانوا مقيمين فيها سابقا ممن بلغوا سن 18 عاما الترشح للانتخابات البرلمانية (صك الحكومة، الفصل 3، المادة 4).

وتُلزم الأحزاب السياسية (والأعضاء أو الأعضاء المناوبون في الهيئات البرلمانية الذين يؤدون دورهم كمرشحين للانتخابات) بتحديد مصادر إيراداتهم. وتنتشر وكالة الخدمات القانونية والمالية والإدارية تقارير الإيرادات المقدمة وفقا للقانون الخاص بشفافية تمويل الأحزاب، كما تشرف الوكالة على الامتثال لهذا القانون (المواد 27-31) ويمكنها فرض جزاءات مالية في حالة حدوث انتهاكات (المواد 32-36). ويحظر تلقي مساهمات مجهولة المصدر بما يتجاوز قيمة تحدد دوريا، بلغت 2 415 كرونة سويدية، أو ما يقارب 220 دولارا، في عام 2022 (المادة 9). ولا تُلزم الأحزاب السياسية بالإبلاغ عن النفقات.

وترد الأحكام المتعلقة بتضارب المصالح في قانون التوظيف العمومي، وقانون الإجراءات الإدارية، والتشريعات الخاصة بالوكالات المنفردة. ولا يجوز لموظفي الحكومة المشاركة في مهام أو أنشطة خارجية قد تؤثر تأثيرا سلبيا على الثقة في التزامهم أو التزام موظف آخر الحياد أو قد تضرر بسمعة السلطة (المادة 7 من قانون العمل العام)، ولا يمكنهم المشاركة في أي مسألة يمكن التشكيك في حيادهم فيها (المادة 16 من قانون الإجراءات الإدارية). وتعتمد كل وكالة قواعدها التنظيمية الخاصة بشأن قبول الهدايا والضيافة والمزايا الأخرى، مما يؤدي إلى بعض التباين في القواعد المنطبقة وتوضيحها في الممارسة العملية.

ويتوقع من الموظفين العموميين في جميع الأوقات النظر في مدى وجود تضارب في المصالح، وهم ملزمون بإبلاغ المشرفين عليهم بأي تضارب فور نشوئه ويحظر عليهم اتخاذ أي إجراء في تلك المسألة المعنية. وعلى النحو الذي سيشرح أدناه بتفصيل أوسع في الفرع المتعلق بالمادة 52 من الاتفاقية، يلزم الوزراء وبعض الموظفين العموميين بالكشف عن مقتنياتهم المباشرة وغير المباشرة من الصكوك المالية. وليس هناك ما يلزم بإعلان المصالح غير المالية التي قد تؤدي إلى حدوث تضارب.

وقد وضعت معظم الوكالات مدونات قواعد السلوك الخاصة بها. وعلاوة على ذلك، يتضمن صك الحكومة مبادئ شاملة ينبغي للوكالات الحكومية والموظفين الحكوميين التقيد بها.

وقد نفذت السويد التوجيه رقم 2019/1937 (EU) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بشأن حماية المبلغين عن انتهاكات قانون الاتحاد، وذلك من خلال اعتمادها قانون حماية المبلغين عن إساءة السلوك. ويقضي القانون بأن يكون لدى الكيانات العامة والخاصة التي تضم أكثر من 50 موظفا قنوات داخلية يمكن الإبلاغ من خلالها عن المخالفات التي تهدد المصلحة العامة (الفصل 1، المادة 2؛ والفصل 5، المادة 2). ولا يوجد إلزام عام لموظفي الحكومة بالإبلاغ عن أفعال الفساد، ولكن الوكالات الحكومية ملزمة بالإبلاغ عن الأشخاص الذين يُعقل الاشتباه في ارتكابهم جريمة فساد، وذلك لغرض مقاضاتهم (قانون التوظيف العمومي، المادة 21).

ويكرس صك الحكومة (الفصل 11) استقلالية الجهاز القضائي. وتعين الحكومة جميع القضاة الدائمين (الفصل 11، المادة 6) لفترة غير محددة، بناء على منافسة مفتوحة. ولا يجوز عزل قاض دائم من منصبه إلا لأحد الأسباب المذكورة في المادة 7 من الفصل 11 من صك الحكومة.

وقد أعدت إدارة المحاكم الوطنية وثائق بشأن الممارسات القضائية الجيدة وهي تتناول الاستقلالية والحياد والمساواة في المعاملة، واستلهمت من مبادئ بنغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي.

وجهاز النيابة العامة ليس جزءاً من الجهاز القضائي. ويتحمل المدعون العامون وحدهم المسؤولية عن قراراتهم، التي لا يمكن لرؤسائهم تغييرها. ويجوز للفرد المتضرر من قرار المدعي العام أن يطلب مراجعة ذلك القرار من قبل مدع عام يعمل على مستوى قضائي أعلى. وتتنطبق على جميع الموظفين في جهاز النيابة العامة المبادئ التوجيهية الأخلاقية للمدعي العام، التي يمكن أن تؤدي انتهاكاتهما إلى اتخاذ إجراءات تأديبية.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

تنظم المشتريات العمومية في السويد بأربعة قوانين تستند إلى توجيهات الاتحاد الأوروبي المنطبقة والقانون الأساسي للاتحاد الأوروبي، وهذه القوانين هي قانون المشتريات العمومية، وقانون مشتريات المنافع العامة، وقانون المشتريات الدفاعية والأمنية، وقانون الشراء العمومي للامتيازات.

وترد المبادئ الأساسية للمشتريات العمومية في قوانين متنوعة، وينبغي أن تفسر القوانين دائما مع أخذ تلك المبادئ في الاعتبار، وهي تشمل مبدأ المساواة في المعاملة ومبدأ التناسب (مثل قانون المشتريات العمومية، الفصل 4، المادة 1).

وبمقتضى قانون المشتريات العمومية، تُعلن نية السلطة المتعاقدة بشأن إرساء عقد أو إبرام اتفاق إطاري من خلال دعوة لتقديم عطاءات تنافسية (الفصل 10، المادة 1). ويتعين على السلطة المتعاقدة أن تتيح الوصول الإلكتروني المباشر والكامل إلى وثائق الاشتراء (الفصل 10، المادة 7). وينبغي أن تبين الوثائق أسس التقييم التي سيجري استخدامها (الفصل 16، المادة 1)، وينبغي كذلك إخطار مقدمي العطاءات كتابيا بشأن قرار إرساء العقد (الفصل 12، المادة 12).

وفي هذا السياق، تتاح آلية للطعن. فبناء على طلب مقدمه مورد يرى أنه قد تضرر أو أنه معرض لخطر التضرر، تستعرض المحاكم الإدارية المشتريات العمومية (الفصل 20، المادة 4 من قانون المشتريات العمومية)، ويجوز لها أيضا أن تفرض غرامات على الكيانات المتعاقدة. ويمكن استئناف حكم المحكمة الإدارية أمام محكمة استئناف إدارية (قانون المشتريات العمومية، الفصل 20، المادة 5).

وتوفر الوكالة الوطنية للمشتريات العمومية الدعم في جميع جوانب المشتريات العمومية، بما في ذلك مخاطر الفساد وكيفية معالجتها.

وتتطبيق القواعد العامة بشأن تضارب المصالح على موظفي المشتريات (قانون الإجراءات الإدارية، المواد 16-18).

وترد إجراءات تجميع واعتماد ميزانية الحكومة المركزية في صك الحكومة وقانون البرلمان السويدي وقانون الميزانية. ويوافق البرلمان على الميزانية الوطنية على أساس مشاريع الميزانيات السنوية التي تقدمها الحكومة (صك الحكومة، الفصل 9، المادتان 1-2). وينبغي أن تتضمن تلك المشاريع مقترحات بشأن إيرادات الحكومة المركزية ونفقاتها لسنة الميزانية (قانون البرلمان السويدي، الفصل 9، المادة 5).

وتتاح وثائق الميزانية ذات الصلة للاطلاع العام من خلال موقع الحكومة الرسمي عبر الإنترنت.

ويجب أن يقدم تقرير الحكومة المركزية السنوي إلى البرلمان (قانون الميزانية، الفصل 10، المادة 5). والهيئة الوطنية للإدارة المالية مسؤولة عن تجميع البيانات التي يستند إليها ذلك التقرير.

ويشكل المكتب الوطني لمراجعة الحسابات المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، وهو مستقل عن الحكومة وخاضع مباشرة للبرلمان (صك الحكومة، الفصل 13، المادة 8). ويراجع المكتب أيضا التقرير السنوي للحكومة المركزية. وتنفذ المراجعة السنوية للحسابات وفقا لمعايير المراجعة المقبولة عموما.

وفي حالات كشف نتائج تقارير مراجعة الحسابات السنوية عن وجود انحرافات، تبلغ الحكومة البرلمان بتلك الانحرافات. وتجرى متابعة كل حالة منها في مشروع الميزانية التالي مع توضيح الإجراءات المتخذة ذات الصلة.

ويجب على السلطات الخاضعة لمرسوم المراجعة الداخلية للحسابات أن تمتثل أيضا لمرسوم الضوابط الداخلية في الوكالات الحكومية المركزية، الذي يحدد شروطا معينة لكيفية تصميم عمليات الرقابة الداخلية للحد من تعرض الوكالات لمخاطر من بينها مخاطر الفساد والنفوذ غير المبرر والغش وغير ذلك من مخالفات.

وينظم قانون المحفوظات التزامات سلطات الدولة والبلديات وبعض الهيئات الأخرى تجاه حفظ الوثائق، التي يلزم الحفاظ عليها لفترة زمنية معينة وفقا لأهميتها.

ويتضمن قانون مسك الدفاتر قواعد مفصلة بشأن الوثائق المحاسبية التي ينبغي إتاحتها، وكيفية حمايتها، ومدة الإلزام بالاحتفاظ بها.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

يكرس القانون الدستوري السويدي مبدأ إتاحة وصول الجمهور إلى المعلومات (قانون حرية الصحافة، الفصل 2، المادة 1)، وهذا يعني أن للناس حق الحصول على معلومات عن أنشطة الدولة والبلديات، بما في ذلك الحصول مجانا على الوثائق الرسمية، ووثائق جلسات المحاكم واجتماعات هيئات صنع القرار. وهذا يعني أيضا حق المسؤولين والموظفين الحكوميين في إفصاح المعلومات للجمهور.

ويكمل قانون السرية ووصول الجمهور إلى المعلومات قانون حرية الصحافة.

ويمكن لأي شخص يرغب في الحصول على وثيقة رسمية أن يطلبها من السلطة العامة المعنية. وإذا رفض طلب الحصول على وثيقة أو إذا تمت الموافقة عليه رهنا بتحفظات، يمكن للمحكمة إعادة النظر في المسألة.

ويوفر قانون الإجراءات الإدارية نظاما موحدًا للإجراءات الإدارية وهيكلًا مركزيًا يهدف إلى تعزيز كفاءة وفعالية الاتصال بين السلطات والأفراد في إدارة الحالات الفردية.

وتضمن الحريات الأساسية التي يكفلها صك الحكومة تمكّن الأفراد العاديين والرابطات من التعامل مع الحكومة بشأن طائفة واسعة من المسائل. ولا توجد مبادرات حكومية تهدف تحديدا إلى تشجيع المشاركة النشطة للأفراد والجماعات في جهود مكافحة الفساد.

وتتاح المعلومات عن الوكالات الحكومية لاطلاع الجمهور من خلال المواقع الإلكترونية والتقارير الحكومية وكذلك عن طريق المواد التي توزعها الوكالات الحكومية. ويجب إبلاغ الشرطة بالأنشطة الإجرامية المشتبه فيها.

القطاع الخاص (المادة 12)

المعايير الدولية لمراجعة الحسابات معايير مراجعة مقبولة عموما في السويد. ويتضمن قانون مسك الدفاتر أحكاما تبين من يُلزم بالاحتفاظ بسجلات محاسبية وبالإبلاغ عن المعلومات المحاسبية.

وقد نشرت منظمة الأعمال التجارية السويدية "Business Sweden"، وهي شراكة بين حكومة السويد والقطاع الخاص، دليلًا لاستدامة الأعمال التجارية يحدد معايير ممارسات الأعمال التجارية الجيدة ويشجع الكيانات الخاصة على إبلاغ السلطات بشأن حالات الفساد.

وقد أعدت رابطة السلطات المحلية والأقاليم السويدية مبادرات لمكافحة الفساد، بمشاركة رابطات صناعية وشركات خاصة تعمل في قطاعات معينة. ويوفر معهد مكافحة الفساد إرشادات بشأن منع الفساد، وقد أعد أيضا مدونة بشأن الهدايا والمكافآت وغيرها من المزايا في مجال الأعمال التجارية.

ويحتفظ مكتب تسجيل الشركات بسجل الكيانات الاعتبارية، المتاح للاطلاع العام والذي يحتوي على معلومات عن المالكين المنتعنين للكيانات الاعتبارية السويدية والكيانات الاعتبارية الأجنبية العاملة في السويد والأشخاص الطبيعيين المقيمين في البلد ممن يديرون صناديق استثمارية أو صكوكا قانونية مماثلة. وليس هناك سجل مركزي للمساهمين.

ويشترط على الوزراء ووزراء الدولة الذين يرغبون الانتقال إلى القطاع الخاص بعد إكمالهم فترة ولايتهم أن يخطرأ أحد المجالس الرقابية بهذه النية، ويجوز للمجلس أن يصدر قيودا انتقالية (قانون القيود المفروضة على

انتقال الوزراء ووزراء الدولة إلى أنشطة أخرى غير أنشطة الدولة، المادة 4). ولا ينطبق هذا القانون على الموظفين العموميين في المناصب العليا الأخرى.

وتخضع الكيانات الاعتبارية لشروط مراجعة الحسابات (مثل قانون الشركات، الفصل 9، المادة 1).

ويمكن أن يشكل عدم الاحتفاظ بسجلات محاسبية كافية وفقا لقانون مسك الدفاتر أو عدم الاحتفاظ بسجلات محاسبية جريمة من جرائم المحاسبة (القانون الجنائي، الفصل 11، المادة 5).

والنفقات التي تدفع في الرشاوى أو غيرها من المكافآت غير اللائقة غير قابلة للخصم من الضرائب (قانون ضريبة الدخل، الفصل 9، المادة 10).

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يشكل قانون تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (قانون مكافحة غسل الأموال) حجر الزاوية في النظام الوقائي لمكافحة غسل الأموال، وينفذ هذا القانون التوجيه رقم 2015/849 (EU) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 20 أيار/مايو 2015، بشأن منع استخدام النظام المالي لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وينطبق على المؤسسات المالية، بما في ذلك مقدمو خدمات تحويل الأموال أو القيمة، والأعمال والمهن غير المالية المحددة. ويستكمل هذا القانون بقانون تسجيل المالكين المنتفعين والمرسوم المعني بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد استكمل في عام 2013 أول تقييم وطني للمخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستنادا إلى نتائج ذلك التقييم، استحدثت في عام 2014 استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنشئت في عام 2018 وظيفة تنسيق مكافحة غسل الأموال، التي يرد شرحها أدناه، وهي تضطلع منذئذ بمسؤولية إعداد التقييم الوطني للمخاطر على أساس منتظم.

ويتناول الفصل 3 من قانون مكافحة غسل الأموال متطلبات تحديد هوية الزبون من خلال تدابير العناية الواجبة تجاه الزبائن. ويتعين على الكيانات الملزمة تحديد هوية الزبائن والتحقق منها (المادة 7) واتخاذ تدابير التحقق من هوية المالكين المنتفعين (المادة 8). ويرد تعريف "المالك المنتفع" في قانون تسجيل المالكين المنتفعين.

ويحدد الفصل 3 تدابير العناية الواجبة المعززة في حالات محددة، مثل الأشخاص المعرضين سياسيا حاليا وفي الماضي، وفي السياقات المحلية والأجنبية على حد سواء، على نحو ما تحدده المادة 8 (5) من الفصل 1 والمادة 20 من الفصل 3 من قانون مكافحة غسل الأموال، وكذلك في حالة أفراد أسرهم وشركائهم المعروفين (قانون مكافحة غسل الأموال، الفصل 3، المادة 19).

ويحدد قانون مكافحة غسل الأموال متطلبات حفظ السجلات (الفصل 5، المادة 3) والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (الفصل 4، المادتان 3 و4).

وتتعاون وحدة الاستخبارات المالية، والمصرف المركزي السويدي (ركسبانك)، ووكالات إنفاذ القانون، وأجهزة الرقابة، والسلطات الأخرى وتتبادل المعلومات وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات المشتركة بين الوكالات. وتعمل وظيفة تنسيق مكافحة غسل الأموال، الكائنة في هيئة الشرطة السويدية، كمنتدى لتبادل المعلومات فيما بين 17 منظمة. وعلى الصعيد الدولي، تتعاون وحدة الاستخبارات المالية والسلطات الأخرى وتتبادل المعلومات، بناء على الطلب أو بصورة تلقائية، من خلال آليات شتى، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومجموعة إيغيمونت لوحدات الاستخبارات المالية. وتدير هيئة الشرطة السويدية مركزا منفردا للاتصالات التنفيذية لأغراض تعاون الشرطة على الصعيد الدولي وشبكة من موظفي الاتصال.

وقد أنشأت السويد نظاما لمراقبة النقد الذي يدخل الاتحاد الأوروبي أو يخرج منه (بما في ذلك الصكوك القابلة للتداول لحاملها) وذلك وفقا للقاعدة التنظيمية رقم 2018/1672 (EU) الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018 بشأن الضوابط المفروضة على النقد الداخل إلى الاتحاد أو الخارج منه وهي تلغي القاعدة التنظيمية للمفوضية الأوروبية رقم 1889/2005. وتنفذ الجمارك السويدية متطلبات الإعلان والإفصاح في القاعدة التنظيمية 2018/1672 (EU) وينص القانون الوطني (أي قانون الجمارك) على فرض غرامات في حالات المخالفة.

وتطبق السويد القاعدة التنظيمية رقم 2015/847 (EU) الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 20 أيار/مايو 2015، بشأن المعلومات المصاحبة لعمليات تحويل الأموال، وذلك فيما يتعلق بمقدمي خدمات الدفع والتحويلات البرقية.

وفي شباط/فبراير 2017، اعتمد تقرير التقييم المتبادل للسويد الذي أعدته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ونشر أول تقرير متابعة معزز عن السويد في تموز/يوليه 2018، ونظرا للتقدم الذي أحرزه البلد، انتقلت السويد بعد ذلك إلى المتابعة المنتظمة، واعتمد أول تقرير للمتابعة المنتظمة في أيلول/سبتمبر 2020.

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تمثل الحكومة المفتوحة تقليدا متينا في السويد، ويشكل مبدأ الاطلاع على الوثائق العامة، على النحو المكرس في القانون الدستوري السويدي، حجر الزاوية في الحكومة والإدارة العامة (المادتان 10 و13).
- السلطات العامة ملزمة بموجب القانون بأن تكون على استعداد للاتصال مع الأشخاص العاديين وبأن تعمل على إبلاغ الجمهور بكيفية الاتصال بها ومواعيد ذلك (المادة 10).
- السلطات العامة ملزمة بموجب القانون بمعالجة المسائل بأكبر قدر ممكن من البساطة والسرعة والفعالية من حيث التكلفة مع عدم إهمال اليقين القانوني (المادة 10).

2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى السويد بما يلي:

- النظر في إدراج التزامات قابلة للتنفيذ عند إجراء تفتيحات مستقبلية لخطة عمل مكافحة الفساد من أجل تعزيز فعاليتها، والنظر أيضا في توسيع نطاق الخطة لكي تشمل القطاع الخاص، وكذلك النظر في استحداث دور أكثر تنسيقاً لأصحاب المصلحة غير الحكوميين في تلك التفتيحات (الفقرة 1 من المادة 5).
- النظر في استحداث منهجيات لإجراء تقييم منتظم لفعالية الممارسات الرامية إلى منع الفساد (الفقرة 2 من المادة 5).
- النظر في وضع إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة، وضمان تناوبهم على هذه المناصب دوريا عند الاقتضاء (الفقرة 1 (ب) من المادة 7).
- النظر في توسيع نطاق قانون شفافية تمويل الأحزاب ليشمل إلزام الأحزاب السياسية بالإبلاغ عن النفقات (الفقرة 3 من المادة 7).
- النظر في استعراض القواعد والمبادئ التوجيهية القائمة التي تهدف إلى تنظيم الهدايا والضيافة ضمانا لاستمرار مواكبتها للوضع الحالي وتوفيرها التوجيه الكافي لمنع حالات تضارب المصالح المحددة، والنظر في مدى الحاجة إلى مواصلة التنسيق (الفقرة 4 من المادة 7).

- النظر في توسيع نطاق نظام الإبلاغ الحالي ليشمل المصالح الهامة غير المالية التي قد ينشأ عنها تضارب في المصالح، وتوسيع نطاق نظام إقرارات الذمة المالية على النحو المبين في الفقرة 5 من المادة 52 (الفقرة 5 من المادة 8).
- ضمان مواصلة مكتب تسجيل الشركات اتخاذ الخطوات اللازمة لإبقاء سجل الكيانات الاعتبارية حديثاً ودقيقاً، والنظر في إنشاء سجل مركزي للمساهمين (المادة 12، الفقرة 2 (ج)).
- مواصلة رصد وتقييم نطاق الأشخاص الخاضعين لفترة "انتظار" وفقاً لقانون القيود المفروضة على انتقال الوزراء ووزراء الدولة إلى أنشطة أخرى غير أنشطة الدولة، والنظر في توسيع نطاق الأشخاص الخاضعين لذلك (المادة 12، الفقرة 2 (ه)).

3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

يمكن للسويد تقديم المساعدة بموجب قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية بغض النظر عن وجود اتفاق مع بلد أجنبي.

وتتولى الهيئة المعنية بالجرائم الاقتصادية وهيئة الشرطة مسؤولية مهام مكتب استرداد الموجودات. وتشارك السويد في شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والشبكة العالمية لجهات التنسيق التابعة لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

ويمكن تبادل المعلومات تلقائياً (قانون السرية ووصول الجمهور إلى المعلومات، الفصل 8، المادة 3) إذا كان هذا التبادل قد اعتمد في قانون أو مرسوم أو إذا سمحت به سلطة سويدية، أو إذا كان التبادل في مصلحة السويد. ويمكن لوحدة الاستخبارات المالية أن تتبادل مع وحدات الاستخبارات المالية الأخرى جميع المعلومات الناتجة عن التحليلات، تلقائياً أو بناء على الطلب.

والسويد طرف في عدد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن استرداد الموجودات.

ولم ترفض السويد رسمياً أي طلبات لاسترداد الموجودات. ويصعب تقييم فعالية التعاون الدولي واسترداد الموجودات بسبب عدم وجود إحصاءات شاملة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

يحدد قانون مكافحة غسل الأموال، استناداً إلى نهج قائم على التصدي للمخاطر، الشروط التي تحمل على تعزيز العناية الواجبة. وتستند تلك الأحكام إلى مبادرات دولية، مثل توجيه الاتحاد الأوروبي الخامس بشأن مكافحة غسل الأموال. كما توجد مبادئ توجيهية رسمية وغير رسمية، بما في ذلك إرشادات للكيانات الملزمة تتعلق بالعناية الواجبة تجاه الزبائن. ووظيفة تنسيق مكافحة غسل الأموال مسؤولة عن توفير المعلومات للكيانات الملزمة. وقد تفيد القنوات القائمة وقائمة الأشخاص الذين يعتبرون معرضين سياسياً في إبلاغ الكيانات الملزمة بتعزيز العناية الواجبة تجاه الزبائن، وذلك بناء على طلب دول أجنبية أو تلقائياً.

وينص قانون مكافحة غسل الأموال على وجوب احتفاظ الكيانات الملزمة بنسخ من المستندات والمعلومات اللازمة للامتثال لمتطلبات العناية الواجبة تجاه الزبائن لمدة خمس سنوات (الفصل 5، المادة 3)، أو لفترة أطول (تصل إلى 10 سنوات) إذا لزم الأمر، وذلك لمنع غسل الأموال واكتشافه والتحقيق فيه (الفصل 5، المادة 4).

ويتعين أن تكون المؤسسات المالية مرخصة أو مسجلة في السويد (الفصلان 1 و2 من قانون الأعمال المصرفية والمالية) وأن يقع مقرها في السويد (الفصل 6). ويسحب ترخيص أي مصرف يحصل على ترخيص في السويد دون أن ينفذ نشاطا فيها (الفصل 15، المادة 3). ويحظر على المؤسسات المالية إنشاء أو تعهد علاقات مع مصارف وهمية أو مع مؤسسات ائتمان تسمح للمصارف الوهمية باستخدام حساباتها (قانون مكافحة غسل الأموال، الفصل 2، المادة 7).

ويوجد لدى السويد نظام لإقرار الذمة للوزراء وغيرهم من الموظفين العموميين الذين يجوز لهم بحكم منصبهم الاطلاع على معلومات من الداخل، تتعلق بمقتنيات مباشرة أو غير مباشرة من الصكوك المالية عملا بالقانون الخاص بالزام بعض الموظفين العموميين بالإبلاغ عن مقتنياتهم من الصكوك المالية، والمرسوم الحكومي بشأن إزام بعض الموظفين العموميين بالإبلاغ عن مقتنياتهم من الصكوك المالية. وبموجب قانون التوظيف العمومي، يجوز أن يخضع موظفو الخدمة المدنية لعقوبات تأديبية نتيجة لعدم الإبلاغ أو الإبلاغ غير الصحيح. ويتضمن النظام الداخلي للمكاتب الحكومية ومكتب رئيس الوزراء والوزارات شروطا إضافية. وكقاعدة عامة، تتسم المعلومات المبلغ عنها بالسرية. وقد وافق الوزراء طوعا على الإبلاغ عن بعض المعلومات الإضافية، وهي متاحة للاطلاع العام. ويحتفظ البرلمان بسجل لالتزامات أعضائه ومصالحهم المالية وفقا لقانون تسجيل التزامات أعضاء البرلمان السويدي ومصالحهم المالية، ويحتفظ مكتب رئيس الوزراء بسجل للإعلانات التي وافق وزراء الحكومة على التنازل عن سريتها. ويمكن توسيع الإطار ليشمل نطاقا أوسع من المقتنيات المالية (مثل الالتزامات الكبيرة) ومن المسؤولين بما يتجاوز أولئك الذين لديهم إمكانية الاطلاع على معلومات من الداخل (مثل وزراء الدولة والمستشارين السياسيين)، بالإضافة إلى تعزيزه للشفافية ومتطلبات الإبلاغ.

وقد قررت السويد عدم وضع التزامات بالإبلاغ عن المصالح في الحسابات الأجنبية أو السلطة عليها في ضوء اعتبارات الشفافية الضريبية.

وتمثل وحدة الاستخبارات المالية التابعة لهيئة الشرطة السويدية السلطة المركزية المسؤولة عن تلقي التقارير عن المعاملات المشبوهة وغيرها من المعلومات وتحليلها ونشرها.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛

التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)

وفقا للفصل 11، المادة 2 من قانون الإجراءات القضائية، يجوز للأشخاص الاعتباريين، المحليين والأجانب، ويجوز كذلك للدولة، اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات والانضمام كأطراف في إجراءات الدعاوى القضائية. وتقيد السلطات بأن هذه الأحكام تنطبق أيضا على الدول الأجنبية.

ويتضمن الفصل 2 من القانون السويدي الخاص بالمسؤولية عن الضرر قواعد بشأن التعويض عن الخسارة أو الضرر، بما في ذلك الخسائر الاقتصادية. وينظم الفصل 22 من قانون الإجراءات القضائية الحالات الممكنة لطلب التعويض عن الضرر في القضايا الجنائية.

ويمكن لمالك شرعي سابق أن يلجأ إلى استخدام الفصل 22، المادة 1 من قانون الإجراءات القضائية لتأكيد مطالبة في إجراءات مصادرة. وبناء على ذلك، يمكن إلزام الشخص المدان، في إجراءات المحاكمة نفسها، بدفع تعويضات لضحية الجريمة. وإذا لم يُنظر في المطالبة الخاصة بالاقتران مع الادعاء، يتعين إقامتها بالطريقة المنصوص عليها في الإجراءات المدنية. ويسري هذا الحكم بالمثل على الدول الأجنبية.

وقانون التعاون الدولي في إنفاذ الأحكام الجنائية يستخدم لإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية. وبقدر ما تقتضيه الاتفاقات الدولية، يجوز لحكومة السويد أن تأمر بإنفاذ حكم أجنبي بالحبس أو بدفع غرامة أو قرار بالمصادرة في السويد (المادة 1). وفيما يتعلق بالاتفاقية، أمرت الحكومة بإمكان تنفيذ أمر مصادرة تصدره دولة طرف أخرى في السويد وفقاً لأحكام القانون (المرسوم الخاص بالتعاون الدولي في إنفاذ الأحكام الجنائية، المادة 21 (ح))، غير أن المرسوم لا يشمل سوى الدول الأطراف الـ170 المدرجة في المرفق 6 للقانون، وتعتزم السويد اقتراح تعديل في هذا الصدد.

ويعامل أمر مصادرة الممتلكات كطلب لبدء إجراءات بموجب القانون الجنائي للحصول على أمر مصادرة، وتطبق الأنظمة العامة السويدية المتعلقة بالمصادرة، وهي أنظمة لا تميز بين الممتلكات المحلية والأجنبية المنشأ. ويمكن استخدام تدابير قسرية لإنفاذ أمر مصادرة لاحق.

وتوجه الطلبات إلى وزارة العدل، وما لم ترفض، تحال تلك الطلبات إلى مكتب المدعي العام لمواصلة الإجراءات. ولا يجوز إنفاذ الأحكام الجنائية في السويد، إذا كانت، على سبيل المثال، لم تصبح بعد أحكاماً نهائية أو كانت غير قابلة للاستئناف، أو إذا كان الفعل الذي تشير إليه العقوبة لا يشكل جريمة بموجب القانون السويدي، أو إذا كان الإنفاذ في السويد يتعارض مع النظام القانوني السويدي أو مع التزامات البلد الدولية (المادة 5 من قانون التعاون الدولي في إنفاذ الأحكام الجنائية).

ولا يمكن إنفاذ أمر أجنبي بمصادرة لا تستند إلى إدانة إذا كان قد صدر في سياق إجراء مدني أو إداري. غير أنه يمكن في السويد إنفاذ أمر مصادرة غير مستندة إلى إدانة يصدر في سياق إجراءات جنائية في دولة أخرى عضو في الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقاً للقاعدة التنظيمية 2018/1805 (EU)، بشأن الاعتراف المتبادل بأوامر التجميد والمصادرة. وفي عام 2022، أسفر تحقيق عام عن مقترحات باستحداث جملة أمور، من بينها إمكانية المصادرة غير المستندة إلى إدانة.

وينص قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية على الحجز والحجز المؤقت لضمان إنفاذ قرارات المصادرة الأجنبية في السويد إذا أمكن التوقع بشكل معقول أن تزداد لولا ذلك صعوبة إنفاذ قرار المصادرة الأجنبية في السويد (الفصل 4، المادة 23). ولم تتوفر معلومات أخرى بشأن هذا الشرط، رغم أن السلطات أوضحت عدم وجود اشتراط للبت في أمر مصادرة أجنبي أو إصداره ما دام ذلك الأمر (الفعلي أو المستقبلي) قابلاً للإنفاذ في السويد. وتطبق هذه الأحكام بصرف النظر عما إذا كانت الدولة الأجنبية قد أصدرت أمراً بالتجميد أو الحجز.

ويجب على السلطة التنفيذية أن تحتفظ بالموجودات المحتجزة تحت رقابة صارمة (قانون الإجراءات القضائية، الفصل 27، المادة 10). ويجوز تطبيق تدابير إضافية للحفاظ على الممتلكات من أجل مصادرتها، إذا بدت إجراءات داخلية، بما في ذلك بناء على طلب أجنبي.

ووفقاً لقانون التعاون الدولي في إنفاذ الأحكام الجنائية، لا يمكن رفض الإنفاذ على أساس ضالة قيمة الممتلكات. ولكن المادة 14 من الفصل 2 من قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية تنص على أسباب رفض اختيارية. ويجوز، بناء على ذلك، رفض طلب المساعدة القانونية في ظل ظروف معينة (النقطة 4)، تشمل الحالات التي تكون فيها قيمة الممتلكات ضئيلة. ولا تنطبق أسباب الرفض هذه إذا كان الرفض يتعارض مع اتفاق دولي تلتزم به السويد.

وتتيح المحاكم عادة للدولة الطالبة فرصة للإعراب عن آرائها، وذلك قبل إلغاء الحجز المؤقت أو الحجز.

وتتمتع حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية بالحماية (الفصل 36، المادة 5 من القانون الجنائي؛ والفصل 22، المادة 1 من قانون الإجراءات القضائية).

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

عملا بقانون التعاون الدولي في إنفاذ الأحكام الجنائية، توّول إلى الدولة الممتلكات أو قيمتها المصادرة بموجب هذا القانون، ويجوز لحكومة السويد، بناء على طلب الدولة التي قدمت طلب إنفاذ قرار المصادرة، أن تأمر بنقل الممتلكات أو قيمتها، كلها أو جزءا منها، إلى تلك الدولة (المادة 36).

وفيما يتعلق بقرارات المصادرة السويدية، فإن قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية ينص على أنه يجوز للحكومة أن تقرر نقل الممتلكات أو قيمتها المصادرة، نقلا كليا أو جزئيا، بموجب أمر سويدي أصبح نهائيا وغير قابل للاستئناف إلى دولة أخرى زودت السويد بالمساعدة القانونية أو المعلومات المشار إليها في هذا القانون (الفصل 5، المادة 11).

وينص القانونان المذكوران أعلاه على أنه يجوز وفقا لتقدير السلطات السويدية الأمر بإعادة الممتلكات أو قيمتها بناء على طلب دولة أجنبية. وفي حالة أوامر المصادرة المحلية، ثمة شرط آخر يقضي بأن الدولة الأجنبية لا بد أن تكون قد زودت السويد بمساعدة قانونية أو معلومات قانونية أثناء التحقيق أو المحاكمة الأوليين. ولا تبدو في التشريعات المحلية أي إشارة إلى الالتزامات بموجب الفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية.

وتتحمل السويد عموما تكاليف مساعدة الدول طالبة، غير أنه يجوز سداد التكاليف الاستثنائية بالتشاور مع السلطات الأجنبية (قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية، الفصل 5، المادة 12؛ مرسوم المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية، المواد 6-9).

وقد قدمت السويد أربعة أمثلة على حالات أنجز فيها إرجاع الموجودات (تقاسم الموجودات) ولم تنطو على تقديم طلبات بموجب الاتفاقية.

2-3- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تسجل جميع طلبات المساعدة القانونية الدولية الواردة في سجل متاح لاطلاع الجمهور (المادة 51).

3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى السويد بما يلي:

- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز جمع الإحصاءات وإتاحتها لتقييم فعالية التعاون الدولي واسترداد الموجودات (المادة 51).
- النظر في توسيع نطاق تعريف المقتنيات النقدية ليشمل جملة أمور منها الالتزامات الكبيرة، التي تغطي موظفين عموميين معنيين لا يقتصر على أولئك الذين يمكنهم الاطلاع على معلومات من الداخل، وتعزيز متطلبات الإبلاغ، وكذلك تعزيز شفافية المصالح المبلغ عنها (مثل توسيع سجل الالتزامات والمصالح المالية لكي يشمل موظفين آخرين معنيين، على أن يُفهم أنه لن يلزم نشر الإعلانات بالضرورة) (المادة 52، الفقرة 5).
- تعديل مرسوم التعاون الدولي في إنفاذ الأحكام الجنائية ليشمل جميع الدول الأطراف في الاتفاقية (الفقرة 1 (أ) من المادة 54).
- مواصلة الجهود الرامية إلى اعتماد تدابير المصادرة غير المستندة إلى إدانة (الفقرة 1 (ج) من المادة 54).

- رصد تطبيق المادة 23 من الفصل 4 من قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية على تجميد الممتلكات أو حجزها بناء على أمر أجنبي والنظر في تقديم إيضاحات إضافية عند الاقتضاء (الفقرة 2 (أ) من المادة 54).
 - اعتماد تدابير تقضي بإرجاع العائدات إلى الدول طالبة في الحالات المشروحة في الفقرة 3 من المادة 57 (الفقرتان 2 و3 من المادة 57).
-